الأنباء
الخميس 18 اكتوبر 2012

حذّر الشباب من الدخول إلى الفتنة والصدامات والتعرض لرموز الدولة

العيسى: نثق بحكمة الأمير في احتواء الأزمة وإخراج البلد إلى بر الأمان

قال رئيس جمعية إحياء التراث الإسلامي الشيخ طارق العيسى: إن التطاول على رموز السلطة أمر مرفوض شرعا وعرفا وقانونا وليس في مصلحة أحد، ويؤدي الى كسر هيبة الحكم والى فتح باب للفتنة لا يدري أحد الى أين تنتهي بنا.

جاء ذلك في تصريح له على خلفية ما تمر به البلاد من أحداث، وقال أيضا: ان الأمن والأمان نعمة يجب أن نقدرها حق قدرها، وأن نسعى للحفاظ عليها، موضحا أن الكويت وبفضل الله عز وجل تنعم بأمن وأمان يحسدنا عليه جميع من حولنا، ويجب علينا أن ننظر فيمن حولنا لأخذ العظة والعبرة، ولعل من أهم ما يجب الركون إليه عند اختلاف الآراء والأفكار الرجوع الى فتاوى كبار العلماء والأخذ برأيهم لأن فيها النجاة من الفتن، فنحن نلتزم بفتاوى هؤلاء العلماء، وخصوصا الحكم على المظاهرات والمسيرات وغيرها من محدثات هذا الزمان التي تحدث الآن.

وأضاف العيسى انه قد سبق لجمعية إحياء التراث الإسلامي ممثلة بهيئتها الشرعية اصدار بيان أوضحت فيه الحكم الشرعي حول هذه الأمور، ومما جاء فيه: ان لزوم الجماعة والطاعة، والحفاظ على وحدة الصف، مما تكاثرت به النصوص الشرعية من الكتاب والسنة الآمرة بذلك، والناهية عن التفرق والاختلاف، وحرمة شق الصف، والسعي في كل ما يجلب الشقاق والبغضاء، مضيفا انه في أوقات الفتن والأزمات خصوصا، يتأكد هذا الأمر، ويشدد عليه من قبل المخلصين في الأمم جميعا.

وتابع: ولا يخفى ما يجري في هذه الأيام من أحداث واضطرابات وفتن في أنحاء متفرقة من العالم الإسلامي، عصت على العلاج من قبل المختصين، فلابد للمسلم أن يلزم الحكمة والتعقل، ومحاولة الإصلاح، وتقويم الأخطاء بالتي هي أحسن، ولا يقدم على أمر حتى يتبين حاله بعده، وعواقبه الآجلة.

الشيخ طارق العيسى

أدعو إلى الالتزام بأدب الخطاب والأخلاق الإسلامية وصيانة اللسان وعدم تجريح الرموز

وأكد أن الإصلاح والنصيحة للحاكم وغيره من المسلمين والمسؤولين، لا تكون بالخروج إلى الشوارع، ولا بالمظاهرات الفوضوية، ولا بالوسائل والأساليب التي تثير الفتن، وتحدث الشغب، وتفرق الجماعة، وهذا ما قرره العلماء في هذه البلاد وغيرها، قديما وحديثا، وبيان تحريمها، والتحذير منها لمفسدتها وضررها على البلاد والعباد.

وقال ان الهيئة الشرعية بجمعية إحياء التراث إذ تؤكد على مفسدة المظاهرات، فإنها تذكر بالأسلوب الشرعي الذي يحقق المصلحة، ولا يكون معه مفسدة ولا إضرار، ألا هو المناصحة وهي التي سنها النبي ﷺ، وسار عليها صحابته الكرام وأتباعهم بإحسان، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بضوابطه المقررة شرعا، والذي استحقت به أمتنا الخيرية المذكورة في قوله (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ـ آل عمران).

وتابع: «فكلنا يعلم أن العلماء الأفاضل وحرصا على صالح البلاد والعباد، وحفاظا على تماسك ووحدة الكلمة، قد أفتوا بحرمة المظاهرات وحتى لا تكون مثل هذه التصرفات ذريعة لدخول الأعداء الى الساحات، يقول الله عز وجل (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تتفرقوا) فقد نهانا الله عن التفرق والخلاف، وأذكر هنا كلاما قيما للإمام ابن تيمية رحمه الله: «من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على فعله من شر أعظم مما تولد من الخير».

وقال العيسى: إن الفتن وإن كنا نرى أحيانا كيف تبدأ وكيف تحدث إلا أننا لا ندري متى وكيف تنتهي ومن اصول السياسة الشرعية النظر في مآلات الأمور ولذلك فإننا نحذر إخواننا وشبابنا من الدخول الى الفتنة والصدامات والتعرض لرموز الدولة، وهانحن نرى كيف أن مستوى الخطاب قد تدنى الى مستويات سيئة لا يمكن بأي حال من الأحوال ان تكون وسيلة للتفاهم، ولا يمكن أن تكون نصيحة كما يسميها البعض، بل ان النصيحة لها طريق واضح بينه العلماء. قال ابن القيم رحمه الله: «الناصح لا يعاديك إذا لم تقبل بنصيحته، بل يدعو لك بظهر الغيب، ولا يذكر عيوبك، ولا يبينها للناس، والمؤنب بضد ذلك».

وزاد: ولا شك أن ما حصل ما هو إلا تأنيب يقصد من ورائه الذم والتعيير والتشهير بأخطاء الحكام، فالمطلوب الرفق والحكمة واللطف في نصح صاحب القرار. يقول الإمام الشافعي رحمه الله: «من وعظ أخاه سرا، فقد نصحه وزانه، ومن وعظه علانية فقد فضحه وشانه».

ثم وجه العيسى دعوة الى الامتناع عن التجريح فقال: وإني أدعو الى الالتزام بأدب الخطاب والأخلاق الإسلامية من حفظ وصيانة اللسان عن ذم وتجريح وإهانة الرموز، وأن نمتنع عن السب والذم بالعيوب، لأن ذلك يوجب عداوتهم، ويحط من قدرهم، ولا شك أن هذا يخشى من ورائه ضياع الأمن والاستقرار، بل وضياع البلد، فالأمور لا تتغير بأمور أشر منها، ولا تعالج الأخطاء بأخطاء أشد منها، ولا يعني ذلك ألا نقدم النصيحة، بل لا نشك بأن النصيحة واجبة، بل هي من حق ولي الأمر وصاحب القرار علينا أن ننصحه، كما قال الرسول ﷺ: «الدين النصيحة، الدين النصيحة، الدين النصيحة» (كررها ثلاثا) قيل: لمن يا رسول الله؟ قال: «النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم».

واختتم العيسى تصريحه بتأكيد قال فيه: ونؤكد على منهج السلف بأن الدعوة الى الحق تكون بالحكمة والموعظة الحسنة يقول الله عز وجل (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن)، مضيفا ان الحكمة ضالة المؤمن حيث وجدها فهو أحق بها، ولا شك ان سنة النبي ﷺ في تغيير المنكر هي المنهج الإصلاحي الحقيقي لمعالجة الأخطاء، ولا يتم لنا إصلاح إلا به، وقد سلكه أهل القرون الثلاثة الفاضلة، ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما أصلح أولها، وهذا ما اخبرنا به رسولنا الكريم ﷺ.

وختاما فإني أدعو العلماء والحكماء وأصحاب القرار، وهم أهل الحل والعقد في الكويت الى المبادرة بالاجتماع والتشاور حول أفضل السبل لحل مشاكل البلد، وكما قال ﷺ: «لا تجتمع أمتي على ضلالة» ونحن نثق بحنكة صاحب السمو الأمير وسعة صدره لأنه والد الجميع في احتواء هذه الأزمة وإخراج البلاد الى بر الأمان.

الطبطبائي: تحقيق الإصلاحات بالنقاش أفضل من فرضها كأمر واقع

انتقد النائب السابق د.وليد الطبطبائي طريقة تعامل الحكومة مع حراك المعارضة، مشددا على ان الحكومة الكويتية لم تستفد من تجربة احداث الربيع العربي.

وقال الطبطبائي في اتصال هاتفي اجرته معه وكالة الانباء الالمانية من القاهرة «الحكومة عندنا لم تستفد من تجارب الربيع العربي وتظن انها عبر الحل الامني تستطيع ان تواجه مطالب الاصلاح».

وتابع: «العقلية الموجودة الآن بالحكومة تريد ان تتعامل مع المشاكل السياسية كما كانت تفعل في فترة ما قبل احداث الربيع العربي.. فهي لا تراعي ان هناك تطورا بالمنطقة يمنع او يوجب عليها التحاور لا الضرب والاعتقال».

واردف: «ان هناك مطالب ايضا بأن يكون رئيس الوزراء القادم من الشعب، هذا ممكن ان يحدث ولكنه يعتمد على الحراك الشعبي». ودعا الطبطبائي الحكومة بالكويت الى عدم المضي في تجاهل مطالب الاصلاح، وشدد على ان من الافضل ان يتحقق الاصلاح عبر التفاهم والحوار والنقاش لا ان يتم فرضه كأمر واقع. وقال: «لابد ان يكون هناك حوار ونقاش واتخاذ المزيد من خطوات الاصلاح السياسي».

وتابع: «لا اقول انه ستحدث ثورة.. ولكن ممكن ان يتم فرض اصلاحات كتشكيل حكومة منتخبة، وارى ان تحقيق الاصلاحات بالنقاش والتفاهم احسن من فرضها كأمر واقع».

وحول تقييمه لصدور انتقادات حادة من قبل بعض رموز المعارضة اعتبرها البعض تطاولا على الذات الاميرية، قال: «هذا امر نادر بالكويت، ولكن السبب ان لدينا شعورا بأن الحكومة لا تحل ولا تربط وان الامر بيد الامير وحده».

واشار الطبطبائي الى احتمال ان تقوم المعارضة بمقاطعة الانتخابات البرلمانية القادمة في حال الاقدام على تعديل قانون الانتخابات المعمول به حاليا، وقال: «سنقاطع وسنبدأ في حراك شعبي.. بل وسيستمر حراكنا من الآن وحتى الدعوة للانتخابات وفقا للقانون الحالي».

وتابع: «السلطة والحكومة تريد التراجع عن الوضع الدستوري ونحن نريد تثبيت الوضع الحالي والاستمرار فيه».

د.وليد الطبطبائي

عسكر: «الصلبة» أبناؤنا وحقهم سيأخذونه بالقانون

عسكر العنزي

قال النائب السابق عسكر العنزي ان قبيلة الصلبة جزء من النسيج الاجتماعي وجذورها متأصلة في الكويت منذ القدم، رافضا الاساءة لها من اي شخص كان، ونطالبهم بالتهدئة وضبط النفس.

وقال في تصريح صحافي: ان هذه القبيلة ابناؤنا وحقهم سيأخذونه بالقانون.

المشاركون في الندوة قالوا إن الحكومات لم تعد تستطيع السيطرة على ثورة الاتصالات

ندوة «الآداب»: الثورات العربية أرادت تحسين الأمور الاقتصادية والمعيشية وتعزيز الحريات ولم تطالب بإسقاط الأنظمة

اجمع عدد من المتحدثين في ندوة نظمها قسم التاريخ في كلية الاداب بجامعة الكويت امس تحت رعاية عميد كلية الاداب بجامعة الكويت د.حياة الحجي، وحملت عنوان «الجذور التاريخية للربيع العربي»، على ان الثورة ليست حدثا تاريخيا او سياسيا وانما هي ولادة لمجتمع جديد وانتهاء لحقبة وبدء حقبة جديدة، واتفق المتحدثون على ان الحكومات لا تستطيع السيطرة على ثورة الاتصالات بل على العكس، فإن الفرد البسيط استطاع ان يصبح وكالة انباء متنقلة بعيدا عن تضليل الحكومات.

واوضح المتحدثون ان الحركات الإصلاحية العربية عندما بدأت لم تدع لاسقاط الانظمة بل قدمت الشعوب إصلاحات لم تأخذ بها الأنظمة ومن ثم رفعت الشعوب شعار إسقاط النظام.

وترأس الندوة رئيس قسم التاريخ د. عبدالهادي العجمي، وكان أول المتحدثين أستاذ الشريعة بجامعة الكويت د.حاكم العبيسان حيث قال «الثورة ليست حدثا تاريخيا أو سياسيا وإنما هي ولادة لمجتمع جديد وانتهاء حقبة وبدء حقبة جديدة» مضيفا «تكمن أهمية الثورة العربية أنها مازالت في بدايتها وتحتاج لعقود للوصول إلى أهدافها وهي حدثت على مساحة جغرافية كبيرة تمثل قلب القارات الثلاث ويمر فيها أهم الممرات، وهي ثورة أمة وليست شعوبا تجلت فيها وحدة هذه الامة على نحو فريد، كما أنها تقع في المنطقة الأخطر بالعالم حيث تحتضن الثورة النفطية التي تمثل شريان العالم».

وبين العبيسان أن «من أسباب قيام الثورة قيام الاستعمار بفرض أنظمة هي تريدها عبر اتفاقيات عدة تم توقيعها خلف الكواليس منذ عقود قبل تشكيل الدولة كاتفاقية الموانئ في الخليج التي قامت بها بريطانيا». وأضاف العبيسان «فرض الاستعمار أيضا طوق النظام الدولي الذي جعل هذه الأمة تحت وصايته وتجلى ذلك في الثورة الليبية حيث لم تنجح إلا من خلال حلف الناتو بينما الشعب السوري لا يواجه نظامه وحسب وإنما يواجه نظاما دوليا ونحن ضحية صراع مشاريع نحن فيه الحلقة الأضعف».

الوسمي والغبرا والعبيسان خلال ندوة «الجذور التاريخية للربيع العربي» في كلية الاداب (سعود سالم)

الوسمي: الشعوب تثور عندما تشعر بالظلم والقهر وعدم مشاركتها في مجتمعاتها

الغبرا: الفقر والبطالة والفساد والأنظمة الفاسدة أهم أسباب الثورات

وذكر العبيسان أن «ملامح الثورة العربية انها شعبية وشارك فيها الجميع ولم يكن لها قيادة تحركها ولم تحمل مشاريع سياسية بقدر ما تحمله من تغيير واتفقت على شعار «الشعب يريد اسقاط النظام» وأثبت الربيع العربي أن الدول والشعوب التي رفعت هذا الشعار استطاعت تحقيق التغيير وما تريده بعكس الذين رفعوا شعار «الشعب يريد إصلاح النظام» حيث تم إثبات أيضا أن هذه الأنظمة لا يمكن إصلاحها».

من جهته قال ثاني المتحدثين د.شفيق الغبرا ان هناك سلسلة مترابطة هي التي أدت الى الثورات العربية ومنها الأنظمة السياسية السيئة والفقر والبطالة والفساد فقد انطلقت الثورات من الدول بسبب قصورها ولا استثني من ذلك بعض الدول الملكية التي يوجد بها ذات السلبيات المذكورة وهذا الأمر يجب ان يتغير لاسيما أن الربيع بدأ من بلد الى بلد، لافتا الى ان النظم السياسية تحولت الى المركزية أي بمعنى بعض الانظمة تضع الأولوية للأقارب في تقلد الأمور السياسية وهذا أمر خطير.

وقال الغبرا عندما ثارت الشعوب لم ترد تغيير السلطة ولم ترفع أي شعارات في البداية بل أرادوا تحسين الأمور الاقتصادية والمعيشية والحرية والديموقراطية ولكن لم يجدوا أي آذان صاغية وبعدها تحولت الى ثورة تطالب بإسقاط النظام.

وذكر الغبرا أن وسائل التواصل الاجتماعي مثل «توتير» و«فيسبوك» جعلت العالم يتواصل فيما بينهم ويتداولون جميع ما يدور وهذا الأمر ساهم بشكل كبير في زيادة الوعي الشبابي في مختلف دول العالم فأصبح لا يوجد شيء يخفى على ما يدور، بل نلاحظ ان الشباب يضعون رؤية وقضايا لا نراها في الصحافة وهذا ساهم في تطوير قطاعات بعض الوزارات كما جعلهم تحت المراقبة.

وقال عضو مجلس الامة المبطل د.عبيد الوسمي أن «الحركات الإصلاحية العربية عندما بدأت لم تدع لاسقاط النظام بل قدمت الشعوب إصلاحات لم تأخذ بها الأنظمة ومن ثم رفعت الشعوب شعار إسقاط النظام، مشيرا إلى أن «الجذور التاريخية لهذه الحركات الإصلاحية عبارة عن انفجار ترسبات سلبية استمرت لسنوات وولدت قهرا وظلما لدى الشعوب»، موضحا في الوقت ذاته أنه «ليس صحيحا أن الشعوب تثور عندما تجوع وإنما تثور عندما تشعر بالظلم وبعدم المشاركة في مجتمعهم وعدم العدالة، ودرجة الاعتراض تختلف من دولة لأخرى في العالم العربي».

واضاف الوسمي «لم تستطع أي سلطة السيطرة على ثورة الاتصالات واستطاع الفرد أن يصبح وكالة أنباء متنقلة بعيدا عن تضليل السلطة الذي كانت تمارسه في السابق في الإعلام» مؤكدا أن «كل أجزاء العالم العربي تعيش الربيع العربي وإن اختلفت الدرجات، ونحن لا نعترض على الحكم الذي صدر على كفرد وإنما اعترض على الطريقة التي حوكمت بها».

● سلطان العبدان

طنا: تعديل «الانتخاب» داخل البرلمان

شدد المرشح السابق محمد طنا على ضرورة احترام ما تضمنته وثيقة 1962 من جميع اطياف ومشارب ابناء الشعب الكويتي بمن فيهم أبناء الأسرة الحاكمة.

واكد طنا ان حدة الخطاب السياسي اصبحت واضحة نتيجة ما يشعر به المواطن من محاولات العبث بالمكتسبات الدستورية، وان النصيحة لابد ان تسمع وتحترم لتفادي الاخطاء التي ستقود البلد للظلمة والهاوية.

وقال طنا انه لا يجوز إلغاء إرادة الأمة او الاستخفاف بها لان الشعب هو مصدر السلطات جميعا، ولن يقبل المواطنون بنظام الدولة البوليسية او امتهان للكرامة، واستنادا للمادة 44 من الدستور فان حرية التعبير أمر متاح للجميع دون استثناء.

واستنكر طنا الأحداث التي وقعت بعد ندوة «كفى عبثا» بساحة الإرادة خلال المسيرة السلمية للمواطنين والنواب السابقين، والصدام الذي وقع بينهم وبين الأمن والذي أدى الى حدوث إصابات لبعض أبناء الشعب، وقبل ذلك انتهكت حقوق فئة الكويتيين «البدون» فقط لانهم عبروا عن معاناتهم «ما هكذا تورد الابل»، فالعنف لا يولد الا العنف. واوضح طنا ان النظام الانتخابي يجب ان يكون تعديله داخل قبة عبدالله السالم، ولا يجوز للحكومة التفرد في اتخاذ القرار وتفصيل نظام بحسب ما تريد وتتطلع له.

وبين طنا ان هناك حالات معينة مثل الحروب والاحكام العرفية تستوجب اصدار مراسيم الضرورة وليس في مثل هذه الاوضاع السياسية التي نعيشها والتي لا تتوافر فيها الضرورة لاصدار مراسيم، فيجب احترام الدستور والالتزام بالعقد بين كل الاطراف الشعب والحكومة وابناء الاسرة وعدم التعدي على مواده وتفعيلها على ارض الواقع لننعم بالديموقراطية.

استنكرت العنف من رجال الأمن تجاه الموجودين بـ «الإرادة»

«حقوق الإنسان»: حرية التعبير وحق التجمع السلمي كفلتهما الشريعة والدستور والقانون

أكدت جمعية مقومات حقوق الانسان من منطلق دورها في الدفاع عن حقوق الانسان وحرياته الأساسية، أن حرية التعبير وحق التجمع والاحتجاج السلمي هي من الحقوق الانسانية الاساسية التي تكفلها الشريعة الاسلامية والدستور والقانون وكل المواثيق ذات الصلة، وترفض أي خروج عن القانون أو أي نوع من الاحتكاك بقوات الأمن، وترى أن الفيصل في أي ادعاء هو الاحتكام الى القضاء وليس التعسف باستخدام السلطة.

وتذكر الجمعية بالمادة 44 من الدستور والتي تنص على أن «للأفراد حق الاجتماع دون حاجة لإذن أو إخطار سابق ولا يجوز لأحد من قوات الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة، والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة وفقا للشروط والاوضاع التي بينها القانون على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سليمة ولا تنافي الآداب» والمادة رقم 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تنص على أن «يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به، ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقا للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديموقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم». وأضافت الجمعية في بيان لها انه بغض النظر عن لغة ومضمون الخطاب في تجمع الاثنين، إلا أنها تؤكد ومن خلال مشاهداتها وما تم نشره في بعض وسائل الإعلام ان الاحداث داخل ساحة الارادة كانت طبيعية ولم يحدث أي تصادم بين الأمن الموجود لحماية أكثر من 20 ألفا تواجدوا داخل الساحة بحسب بعض التقديرات، ولكن للأسف ما تبع تجمع ساحة الارادة المشار اليه من قيام المشاركين بالساحة ـ تحت أعين قوات الأمن ـ بعمل مسيرتين سلميتين قد قوبل بعنف مفرط وغير مبرر، تسبب في إصابات بعضها كان دامياً، بالرغم من أنه ووفق تقدير الجمعية لم تكن هناك أي مؤشرات لدى المعتصمين توحي باحتمال قيامهم بأعمال عنف أو تخريب.

طالب الحكومة بعدم تأخير دعوة الناخبين إلى الانتخابات

«ثوابت الأمة»: عدم تقليص نظام التصويت يحفظ أمن واستقرار البلاد

أصدر تجمع ثوابت الأمة بيانا أمس جاء فيه: إنه من خلال متابعتنا للساحة السياسية في الفترة الماضية والحالية وما تزخر به من احتقان وأزمات سياسية ألقت بظلالها على الشارع الكويتي، وأحدثت فيه انقساما وصراعا في قضايا ما كان لها أن تحدث مثل هذه الضجة الكبرى والخلافات والنزاعات، ما يجعل المتابع للمشهد السياسي من الخارج يعتقد أن هذه الأزمة أزمة كبيرة ومعقدة لا يمكن أن تحل، مع ما نعتقده من سهولة حل هذه الأزمة إذا ما غلبنا مصلحة البلاد وجانب الحكمة والتهدئة من جميع الاطراف المتنازعة والتي تعلن جميعها أنها تهدف في صراعاتها المصلحة العامة، ومع ذلك فإن القوي في مثل هذه الصراعات ـ مهما يكن ـ هو الأكثر حكمة وتعقلا، فقد قال ﷺ: «ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب».

وتابع البيان: ورغم كل هذا الصراع الذي جيشت له أقلام ومقالات ووسائل إعلام مختلفة دون نظر وروية، إلا أننا نرى الحق مع الأغلبية التي تطالب بعدم تقليص الأصوات وترك الأمر للمجلس المقبل، فإن الدفع بتغيير الاصوات يدفع بالأمور الى الأسوأ، ولا يحقق إلا بعض المصالح الشخصية لبعض الاطراف، والحكمة تقتضي الحفاظ على أمن واستقرار البلاد، وتغليب مصالحه العليا على كل مصلحة آنية فردية، وإن كانت لجهات معينة لكنها ليست عامة، خصوصا في ظل ما تشهده المنطقة من الأوضاع السياسية المحيطة والمتوترة التي يتشوق بعض أعضاء الأمة لتصديرها لبلادنا، ونحن إذ نذكر الجميع بالظروف السياسية المحيطة، فإن الغزو العراقي الغاشم كان في ظروف سياسية مشابهة كانت تعيشها الكويت أغرت الطامعين بثرواتها ظنا منهم أن خلاف أهل الكويت يصب في مصلحتهم.

وأضاف البيان: لذا فإن ما نشاهده ونلاحظه من ازدياد التوتر في البلاد يجعلنا نحذر السلطة ونحملها المسؤولية قبل الشعب لأن الحل والتهدئة ببدها بعدم ترك الأمور تسير بالاتجاه الخطأ، فإن احتساب وتأخير دعوة الناخبين قد ولد الالتباس عند الشعب الكويتي مع كثرة اللغط الدائر والاتهامات المتبادلة، وهذا يضاعف المسؤولية على المخلصين، كما أنه لا يجوز للحكماء وأهل الرأي والناصحين من أهل الكويت تأخير البيان عن وقت الحاجة حتى لا تتفاقم الأمور وتزداد المصادمات، فإن الحل الآن ممكن، وقد لا يكون ممكنا غدا، «والحكمة ضالة المؤمن، أينما وجدها فهو أحق بها». ولذا فإننا نرى ومن منطلق المسؤولية أن إيصال هذه الرسالة أمانة شرعية وتاريخية بما فيها من إبراء للذمة ونصح للأمير والأمة: انقذوا البلاد ولا تتهاونوا في مصير العباد، فإن الشيطان نزغ بين اخوة يوسف واستزلهم وزين لهم وأغواهم حتى رموه في البئر فاحذروا نزغات الشيطان وهمزاته فإنه يعدو على فريسته من البشر وينفذ مخططاته مع أتباعه وعملائه في مثل هذه الظروف.

تجمع المحافظين: مرسوم تقليص الأصوات مخالف لحكم «الدستورية» وتعدٍ على البرلمان

أصدر تجمع المحافظين بيانا أمس جاء فيه: قال رسول الله ﷺ: «الدين النصيحة، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم» (حديث شريف).

تعيش الكويت اليوم فصلاً آخر من فصول التأزيم السياسي الذي أصاب الحياة العامة بالشلل شبه التام وتسبب في تعطيل مصالح المواطنين وشغل الجميع عن سباق التنمية الذي يعد مقياسا للتفاضل الحقيقي بين شعوب العالم.

ولعله من نافلة القول ان الشعوب التي لا تحتكم إلى القانون ولا يحكمها دستور ينظم العلاقة بين المجتمع وباقي مؤسسات الدولة لا يمكن لها أن تتقدم. ونحن في الكويت قد ارتضينا الاحتكام إلى العقد الدستوري الذي وضعه الآباء المؤسسون للدولة الحديثة والذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، كما ينظم العلاقة بين جميع السلطات دون أن تتجاوز أي سلطة على صلاحيات السلطات الأخرى. من هذا المنطلق، فإننا في تجمع المحافظين نؤكد على ما يلي:

● إيماننا بأن ما يميز نظامنا السياسي هو الفصل التام بين السلطات مع تعاونها مما جعله نظاما متوازنا وبعيدا عن الحكم الفردي المطلق، الأمر الذي جعله بمنأى عن التقلبات السياسية التي عاشتها وتعيشها المنطقة من حولنا، وأن المساس في ذلك التوازن ـ دون توافق شعبي ـ يشكل خللا بينا في العقد الدستوري بين الحاكم والمحكوم.

● رفضنا لإصدار مراسيم ضرورة ليست لها صفة الضرورة وخصوصا ما تم تداوله حول نية الحكومة إصدار مرسوم بقانون يقلص حق الناخب إلى أقل من 4 أصوات وهو ما يعد مخالفة صريحة لحكم المحكمة الدستورية الأخير وتعديا على اختصاصات مجلس الأمة.